الانخداع، مجدداً، بالوعود الاميركية لمعالجة القضية الفلسطينية في وقت لاحق؛ «ذلك ان الادارة الاميركية، بلا شك، عازمة على حل تلك القضية، ولكن على طريقتها المعروفة، ووفق اهدافها المشتركة مع اسرائيل؛ أي على أساس اعتماد الامر الواقع، وفي أحسن الأحوال على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد» (**القدس**، ٢٣/٩/١٩٩٠).

التدخّل الأجنبي

حدّدت قيادة م.ت.ف. في دورة اجتماعاتها، التي عقدت في تونس، في الثالث والرابع من آب (اغسطس) ١٩٩٠، أسس تحرّكها السياسي ازاء أزمة الخليج، ودعت الى ضرورة ايقاف التدخّل الأجنبي لحل الأزمة، سلمياً، في اطار عربي يحفظ المصالح القومية. ورأى البعض، انه مع الانتشار العسكري الاميركي في المنطقة، وتزايد احتمالات المواجهة العسكرية ضد العراق، يتضح، أكثر فأكثر، ان الامر يتعلق بصراع ارادتين: ارادة أميركا لانتزاع السيطرة العالمية المطلقة، والارادة العربية في اقتحام النظام العالمي الجديد بسلاح النفط، بحيث يحتل الكيان العربي المكان المرموق تحت شمس هذا العالم الجديد (جواد البشيتي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٩/٩/١٩٩٠).

وعلى الرغم من وضوح أبعاد الصراع، فقد اكتنف الغموض مواقف بعض الدول العربية، وتوزّعت مواقفها بين الارادتين، الاميركية والعربية القومية. وفي ملابسات مواقف هذه الدول، لوحظ «ان م.ت.ف. لا يمكن ان تكون الى جانب الولايات المتحدة [الاميركية] ضد دولة عربية من الناحية المبدئية، لأن هذا مخالف لمبادئها السياسية، وان التأييد الفلسطيني الشعبي للعراق مبنيّ على هذا الاعتبار المبدئي، وعلى اعتبارات أخرى عديدة، في صدارتها الاحباط الفلسطيني من الموقف الاميركي المؤيد لاسرائيل» (حسين حجازي، **المصدر نفسه**).

ولعلّ أكثر المواقف العربية خطورة، في هذا السياق، هو ما عبّرت عنه نتائج «قمّة القاهرة». الى ذلك، حذّرت أوساط سياسية فلسطينية من مخاطر اعطاء الغطاء العربي للقوات الاميركية؛ ذلك لأن «الادارة الاميركية واسرائيل تفكران بحرب [العام] ١٩٦٧ ثانية، بينما تتطلع الشعوب العربية الى سويس [العام] ١٩٥٦ جديدة يصمد فيها العراق، وتنهض فيها حركة جماهير واسعة لمحاصرة الهجمة الاميركية، وشلّ يد اسرائيل، وعقد مؤتمر دولي موسّع حول أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، على قاعدة الشرعية الدولية الواحدة التي لا تتجزأ» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٦/٩/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، أكدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في أول بيان لها منذ أزمة الخليج، ان الادارة الاميركية ما زالت تواصل حشودها العسكرية، واطلاق تصريحاتها الواعدة باستخدام القوة، واصرارها على فصل أزمة الخليج عن أزمة الشرق الاوسط، ورفضها عقد المؤتمر الدولي للسلام. «وبهذا الموقف ينكشف، بشكل سافر وواضح، نفاق الادارة الاميركية وازدواجية معاييرها في التعامل مع القضايا الاقليمية، والدولية، وتجزئة الشرعية الدولية، وتفصيلها على مقاس المصالح الاميركية، والاسرائيلية». وأضافت اللجنة التنفيذية، في بيانها، «ان التطوّرات الجارية في الفهم الدولي لابعاد أزمة الخليج، والربط بين حلّها وبين حل أزمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين، والدعوة الى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام، يزيدنا قناعة بالتمسّك بخطنا القائم على أساس ضمان الأمن والسيادة والحقوق والاستقرار لجميع الدول العربية» (**وفا**، تونس، ٢٢/٩/١٩٩٠).

«قمّة هلسنكي»

بانعقاد القمة الاميركية ـ السوفياتية بين الرئيسين، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، في هلسنكي، بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠، تكون أزمة الخليج قد بلغت أعلى ذروة يمكن ان تبلغها قضية في الاهتمام الدولي. فقد امتازت تلك القمة، عن غيرها من القمم السوفياتية ـ الاميركية، بأنها «كانت القمة الاولى التي عقدت وكُرِّست من اجل واحدة من القضايا الاقليمية المتفجّرة في العالم الثالث، بعد ان كانت مسائل نزع السلاح والامن الاوروبي والمسألة الالمانية والعلاقات الثنائية تحتل جداول أعمال القمم السابقة، تاركة هوامش صغيرة لبقية هموم العالم الثالث ومشاكله» (**الحرية**، ١٦/٩/١٩٩٠).

ورأت أوساط سياسية فلسطينية ان النتائج